التوجيه النحوي للشاهد البلاغي وأثره في تصحيح الاستدلال به (شواهد علم المعاني أنموذجاً)

أ.د. محمد ذنون يونس* و أ.د. زاهدة عبد الله*

تأريخ التقديم: ٢٠١٨/١/٢ تأريخ القبول: ٢٠١٨/١/٢٤

مهاد:

قبل الدخول إلى عرض الشواهد البلاغية، وبيان أثر التحليل النحوي في توجيهها توجيهاً يجعلها قابلة للاستدلال بها على الظاهرة المقصود بيانها من خلال الشاهد، كان لا بد من التوقف عند مفهوم (التوجيه النحوي) و(الشاهد البلاغي) شكل يبرز دلالتهما حتى يكون مهاداً مناسباً يوطئ الذهن ويجعله مستعداً لفهم التطبيقات المذكورة في البحث.

فالتوجيه النحوي: تحديدُ وجهٍ مّا للحكم، ... وهو إما أن يكون وجهاً استدلالياً أو وجهاً تأويلياً، فالتوجيه إمّا توجيهُ المُوهِمِ لتحديدِه، وإمّا توجيهُ المُمتنعِ لتبريره، والتوجيه الاستدلالي يشمل الحمل، والتعليل، والوجه التأويلي يشمل الردَّ والتخريج[1]، وأكثر ما يتعلق التوجيه النحوي بالنصوص الواردة، سواء كانت قراءات قرآنية أو شواهد شعرية، ومن ثم يكثر استعمال التوجيه النحوي مع النصوص، وتأتي الرسائل والأطاريح بعنوانات متعلّقة بالمسموع، مثل: (التوجيه النحوي للقراءات القرآنية، والتوجيه النحوي للشواهد عند النحوي الفلاني)، ويمكن أن نعرف مصطلح التوجيه النحوي بالقول: هو المفهوم الذي يقصد به جعل النص اللغوي الفصيح قابلاً للصحة على وجه مقبول فيكون وجيهاً، ويتحقق ذلك حينما يكون النص اللغوي مخالفاً في الظاهر لقواعد النحو المبنية على الاستقراء، والمستنبطة من تتبع أكثر صور الكلام، فيحتاج إلى توجيه ووجه يسوغ به، ولا يتم التوجيه من دون تحليل للتركيب بمكوناته وأجزائه الداخلية، وبيان العلاقات والروابط

* قسم اللغة العربية/ كلية التربية للبنات/ جامعة الموصل .
* قسم اللغة العربية/ كلية التربية للبنات/ جامعة الموصل .

١) ينظر الأصول تمام حسان، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨م: ٢٠٦– ٢٠٧.

بين تلك الأجزاء من حيث كونها مكونات رئيسة أو هامشية (العمدة والفضلة)، وقيود التركيب ومخصصاته وتوابعه ومتعلّقاته، مع ملاحظة العمليات التي تصاحب ذلك التحليل من (التقدير والتأويل والحذف والمتبادر من التركيب والحمل والتخريج والرد إلى الأصل....)، فينجم عن تلك العمليات النحوية مقبولية للنص؛ ليندرج ضمن القاعدة الكلية التي ظُنَّ لأول وهلة أنه لا يتناولها، والشاهد البلاغي هو نصٌّ مركب من مكونات نحوية، يستشهد به على ظاهرة بلاغية ومعنى بليغ، والاستدلال به على تحقق تلك الظاهرة وذلك المعنى بتلك المكونات التركيبية، فلا بد قبل الاستدلال به بلاغياً أن ينال ذلك النص صحة تركيبية قواعدية؛ لأن المباحث البلاغية يشترط في شواهدها أن تكون صحيحة تركيباً ونحواً قبل أن يستدل بها على المعنى الذي يتطلَّبه المقام ومقتضى الحال، ولذا يمكن القول: إن كل نص بليغ صحيح نحوياً ولا ينعكس؛ لأنه قد يكون التركيب صحيحاً نحوياً إلاّ أنّه لم يراع قائله مقتضيات الأحوال، وما دام أنَّ الشاهد البلاغي تركيبٌ نحوي يخضع لقواعد النحو وقوانينه، فمن الطبيعي أن يؤثر التحليل النحوي للشاهد في الاستدلال به صحةً وعدماً وحسناً وقبحاً، وحينما يعرض الشاهد البلاغي على صنعة النحويين يقومون بعمليات التحليل لمكوناته، وينجم عن ذلك في بعض الأحيان خروج النص المستشهد به عن الظاهرة المراد إثباتها وبيانها، فيحتاج الشاهد البلاغي حينئذ إلى عملية توجيه نحوي ليكون قابلاً للاستدلال به، وهذا التوجيه يتطلب تحليله ببيان أصل التركيب وما طرأ عليه من تغييرات كالتقديم والتأخير والحذف والقلب...، وعلاقات المكونات التركيبية بعضها ببعض من فاعلية ومفعولية وإضافة ومتعلقات وتوابع وقيود....، بشكل يسوغ إثبات الظاهرة، مما يشكل درساً نحوياً له مذاقه الخاص، إذ يرتبط التركيب اللفظي بالمعنى المقصود، وليس المعنى الوضعي بل المعنى الذي يتطلَّبُه المقام والمقتضى ويراعيه البليغ ويحرص على الإيفاء به[1].

١) ينظر الأثر السلبي للنحو على الدرس البلاغي، دراسة د. عيد بلبع في مجلة النقد الأدبي (فصول).

وأما الشاهد فهو في اللغة: الدليل والبرهان، وعند النحويين: دليل من كلام العربي الفصيح، يساق لإثبات القواعد النحوية[١]، ومصادر الشاهد النحوي: القرآن الكريم والشعر العربي القديم وأقوال الفصحاء والحديث النبوي؛ على أن في الأخير خلافاً مشهوراً في صحة الاستشهاد به نحوياً[٢]، وموضع الشاهد هو الذي يمثل قاعدة ما، ووجه الاستشهاد هو الإشارة إلى هذه القاعدة وبيان صلتها بهذا الموضع[٣]، وهو جملة النصوص اللغوية الفصيحة المحددة بزمان ومكان معينين تسمى عصور الاستشهاد وأمكنته يؤتى بها لإثبات القواعد[٤]، أو يؤتى بها لبيان صحة ما خرج عن القواعد من القليل والشاذ والنادر، والعلاقة بينها وبين الأمثلة المصنوعة للمصنفين التي يؤتى بها لإيضاح القواعد هو التباين من حيث المفهوم؛ لمباينة الإيضاح للإثبات؛ والعموم والخصوص المطلق من حيث الصلاحية؛ لأن الشاهد لا بد أن يكون من كلام من يعتد بعربيته، وقد يسمى الشاهد مثالاً؛ لأن النص الفصيح أحياناً يكون محتملاً للظاهرة المستشهد لها وعدمها، فلا يجزمون بتسميته شاهداً لتلك الاحتمالية، وبناءً عليه فإن تعرض الشاهد البلاغي في أثناء التحليل النحوي إلى الاحتمالية المذكورة يسوِّغ إطلاق المثال البلاغي عليه.

وأما الشاهد البلاغي فينظر إلى معناه خارج إطار اللغة، والنظر إليه وفق دلالات جديدة ناتجة عن العلاقات القائمة بين المتكلم والمخاطب، وقد لفت انتباهنا أن كثيراً من الشواهد البلاغية تعود لشعراء من خارج عصر الاستشهاد، ومع ذلك فالبلاغيون يحتجون

---

١) المعجم الوسيط مجموعة من العلماء، دار الدعوة، مصر، د ت/ مادة شهد، ولينظر: كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، محمد أعلى بن شيخ علي، تح: رفيق العجم وعلي دحروج، مكتبة لبنان، لبنان، ط ١، ١٩٩٦م : ١/ ١٠٠٢، من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، بيروت، دار الفكر، د ت : ٧١.

٢) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١م: ٥- ٦.

٣) ينظر شبكة ضفاف لعلوم اللغة العربية، ضفاف القواعد، ضفة النحو والصرف، http://www.dhifaaf.com/vb/showthread.php?t=15514

٤) ينظر إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد، محمود شكري الآلوسي، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي ٤٦، العراق، ١٩٨٢م : ٦٠، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة، لبنان، دار الفرقان، ١٩٨٥م: ١١٩، النحو التعليمي في التراث العربي، محمد إبراهيم عبادة، الاسكندرية، منشأة المعارف: ٩٠ وما بعدها.

بهم من غير نكير، فهنالك فارق دقيق بين التوجه اللغوي الخالص والتوجه البلاغي، فإذا كان اللغويون يحتفون بشعر عصر الاحتجاج الذي يرتبط بمكان وزمان محددين فإن البلاغيين قد تجاوزوا هذه النظرة اللغوية وتعاملوا مع الإبداع في مراحله المختلفة دون نظر تقويمي إلى قديم وحديث[١]، ولعلَّ ذلك راجعٌ لاختلاف مقاصد الدرس النحوي عن الدرس البلاغي وغاياته، فالنحويون في صدد إثبات الصحة التركيبية للنصوص المستعملة، ولا يمكن ذلك إلا بالنصوص الفصيحة، في حين أن البلاغيين يرومون إثبات مراعاة المتكلم لمقتضيات الأحوال من الحذف والذكر والتقديم والتأخير... لمكونات تركيبية ثبتت صحة استعمالها نحوياً، وقد استشهد لها عند النحويين بنصوص فصيحة من عصور الاستشهاد، فلا يكون هنالك داع لإثبات صحة التقديم والتأخير مثلاً بقدر الاهتمام بأن التقديم والتأخير والحذف والذكر ووضع الظاهر موضع المضمر والفصل والوصل.... قد روعي فيها مقتضى الحال وما يتطلبه المقام ويقتضيه السياق؛ فليس البلاغيون في معرض إثبات الاستعمال صحة وامتناعاً لتلك الأساليب؛ لأنها نحوية الاهتمام داخلة في الصنعة النحوية المهتمة بصحة التراكيب ومعانيها الوضعية، وأما البلاغي فيتناولها من حيث روعي بها مطابقة الكلام لمقتضى الحال بعد إجازتها نحوية صحةً وخطأً، وفي ذلك يقول ابن رشيق: "فالمولّدون يستشهد بهم في المعاني كما يستشهد بالقدماء في الألفاظ"[٢].

- **المبحث الأول: ما يتعلق بالدلالات:**

فقد وجدنا أن الشاهد البلاغي في علم المعاني يتأثر الاستدلال به صحة وتحققاً على تحديد المعنى المراد من الشاهد، وأنّ للتأويل أثراً في نقله من كونه شاهداً إلى انتفاء صحة الاستدلال به، وقد قسمنا ذلك على ثلاثة مباحث:

- **الدلالات الحرفية:**

١) الشاهد البلاغي في كتاب الإيجاز ليحيى بن حمزة العلوي، د. زهية مرابط وعائشة زايدي، بحث منشور في مجلة تاريخ العلوم، ع ٤: ص ٧٨، ٨٠.

٢) العمدة لابن رشيق، تحقيق: النبوي شفلان، الخانجي، مصر، ٢٠٠٠: ٢/ ٩٨٥.

وانتقينا من ذلك المواطن الآتية:

١- **لام العهد أو لام الجنس:** وقد وقع ذلك في الاستدلال بقوله تعالى:﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٥﴾ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ۖ وَإِنِّى سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّىٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾[1]، فقد استدل القزويني بهذا الشاهد القرآني على أن اللام التعريفية الداخلة على المسند إليه وهو (الذكر)، وغير المسند إليه وهو (الأنثى) تكون للإشارة إلى معهود بين المتكلم والمخاطب؛ لتقدم ذكره صريحاً أو كنايةً؛ فاللام في (الأنثى) للعهد المتقدم ذكره صريحاً في قوله: (إني وضعتها أنثى)، واللام في (الذكر) للعهد المتقدم ذكره كنايةً في قوله: (نذرت لك ما في بطني محررا)؛ فإن لفظ (ما) وإن كان يعم الذكور والإناث، لكن (التحرير) وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس إنما كان للذكور دون الإناث[2]، لكن هذا الاستدلال مبني على تحديد جهة الخطاب في قوله: (وليس الذكر كالأنثى)؛ فإنْ كان من كلام الله تعالى تسليةً لها، وتعقيباً على كلامها صحَّ الاستدلال به على أن اللام للعهد؛ لأن المعنى: (وليس الذكر الذي طلبته كالأنثى التي وهبت لها، بل الأنثى التي وهبت لها أعظم رتبةً من الذكر الذي طلبته)[3]، ويكون في النص دلالة على أن ما اختاره الله تعالى لها أعظم مما أرادته وتمنت حصوله، لكن لو كانت جهة الخطاب امرأة عمران فإن اللام في النص تكون للجنس وليس للعهد؛ لأنها تحدثت عن أنها وضعت أنثى؛ ثم جاءت الجملة الاعتراضية (والله أعلم بما وضعت) ثم أكملت حديثها: بأن الذكر ليس كالأنثى مقررة بذلك حقيقة الاختلاف بين الحقيقتين اللتين

---

١) سورة آل عمران.

٢) ينظر شرح مختصر المعاني للتفتازاني، مسعود بن عمر (ت ٧٩٢هـ)، مكتبة دار الفكر، قم، د ت : ١/ ٥٤٣- ٥٤٧، ١٥- حاشية شيخ زادة محيي الدين بن مصطفى القوجوي (ت ٩٥١هـ) على تفسير البيضاوي، ضبط وتصحيح وإخراج: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م : ١/ ٢٨٧- ٢٨٨.

٣) حاشية الدسوقي على شرح مختصر المعاني، مصطفى بن عرفة (ت ١٢٠٥هـ)، المكتبة العصرية، لبنان، ط ١، ٢٠٠٧م : ١/ ٥٤٥.

يتم التفاضل بينهما والاختيار منهما، فالمعنى: وليست هذه الحقيقة مثل تلك الحقيقة، لكن في النص قلب التشبيه، أي: وليس الأنثى كالذكر في التحرير، وهو من تتمة تحسرها وكلامها[١].

وبهذا تبين أن لتحديد جهة الخطاب والذات المتكلِّمة أثراً في تعيين دلالة اللام، المؤثرة في صحة الاستدلال بالشاهد البلاغي المذكور، ولو أردنا الترجيح بين التوجيهين لرأينا أن احتمال اللام للعهد أقوى من كونها للجنس في النص؛ لأنه لا يرتكب فيه التشبيه المقلوب، مع دلالة العهد على طمأنة امرأة عمران بأن الموهوبة وإن كانت أنثى فإنَّها أحسن حالاً من المطلوب وإن كان ذكراً، ولعل هذا الترجيح جعل البلاغيين يستدلون بالنص على أن (اللام) للعهد دون الجنس.

٢- **لا النافية للجنس:** لما ذكر البلاغيون أن التوكيد يدخل الكلام لنفي التردد والإنكار الموجودين عند المخاطب بيّنوا أن ترك التوكيد أحياناً مع المنكرين لتنزيل إنكارهم منزلة عدمه؛ لأن ما معهم من الدلائل ما إن تأملوها ارتدعوا عن الإنكار، وقد استدلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ٢ ﴾ ، وموطن الاستدلال قوله: (لا ريب فيه)؛ إذ إن هؤلاء المخاطبين من الكفار في الحقيقة والواقع مرتابون فيه أيما ارتياب؛ فجاءت الجملة خالية من التأكيد لتنزيل إنكارهم منزلة عدمه، يقول القزويني: "والمنكر كغير المنكر إذا كان معه ما إن تأمله ارتدع نحو: لا ريب فيه"[٢]، ووضح التفتازاني ذلك بقوله: "وبيانه: أن معنى (لا ريب فيه) ليس القرآن بمظنة للريب، ولا ينبغي أن يرتاب فيه، وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين، لكن نزل إنكارهم منزلة عدمه؛ لما معهم من الدلائل الدالة على أنه ليس مما ينبغي أن يرتاب فيه"[٣]، وبذلك يكون استدلالهم بالآية على انتفاء المؤكدات حتى يصح الاستشهاد بها والاستدلال للظاهرة، وهنا وقع الاعتراض

١) وأشار إلى التوجيهين ابن عاشور في تفسيره، ومال إلى الثاني مخالفاً الزمخشري والسكاكي، ينظر التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس: ٣/ ٢٣٣.

٢) تلخيص المفتاح: ١٤.

٣) شرح مختصر المعاني للتفتازاني: ٣٦.

بآليات التحليل النحوي للنص؛ فقد ذكروا أن النص مشتمل على مؤكد، هو: لا النافية للجنس؛ فإذا تم كونه مؤكداً بطل الاستدلال بالآية، ويحتاج للإتيان بنص آخر؛ لكن أجيب بنفي كونه مؤكداً، يقول الدسوقي: "إن (لا النافية) لتأكيد المحكوم عليه؛ لأنها تفيد استغراق النفي، وهو راجع للمحكوم عليه، بمعنى: أنه لا يخرج شيء من أفراده، وليس الكلام فيه؛ إذ كلامنا في تأكيد الحكم، وهي لا تفيد ذلك"[١]، فقد اندفع الاعتراض بالتفرقة بين المؤكد المذكور وهو (لا النافية للجنس) والمؤكد المنفي في الاستدلال للظاهرة؛ إذ إن التوكيد المقصود نفيه في الآية وخلوها منه هو توكيد الحكم والجملة بتمامها، وأما التوكيد المعترض به والذي لم يخل النص منه فهو توكيد أحد أركان الجملة، وهو المبتدأ المنفي أو المسمى بالمحكوم عليه، فلا يضر وجود هذا المؤكد في الاستدلال بالآية؛ لأن التوكيد للمنكر هو توكيد الحكم وثبوته وليس توكيد الأطراف؛ لأن إنكاره منصب على الحكم؛ فإن خلا الحكم من التوكيد كان التنزيل للمنكر منزلة غير المنكر واقع وإن اشتمل النص على توكيد أطراف الحكم، ولو تم هذا الجواب نفيد فرقاً دقيقاً بين (إن المؤكدة) و(لا النافية للجنس) يتمثل في أن الأولى تفيد توكيد الحكم والثبوت للمحكوم به على المحكوم عليه، بخلاف الثانية فإنها تفيد مجرد توكيد الاسم الذي دخلت عليه من خلال الاستغراق والشمول في أفراده، فهي تنفي اتصاف الجنس الشامل لأفراده بالخبر نفياً غير مؤكد، وإن نفت جميع الأفراد التي تدخل في الجنس المنفي بها، وتسمية الاستغراق توكيداً من حيث رفع توهم عدم الشمول الحاصل بدخولها.

٣- **أما الشرطية:** ذكر البلاغيون أن تقديم المفعول ونحوه من جار ومجرور وظرف وحال يدل غالباً على التخصيص كالقول: (زيداً ضربت)؛ إذ يلقى الكلام لمن يعتقد أنك ضربت زيداً وعمراً مثلاً، فيكون التقديم مفيداً قصر إفراد، أو لمن يعتقد أنك ضربت عمراً لا زيداً، فيفيد التقديم قصر القلب[٢]، وقد يذهب الظن إلى أن كل تقديم يفيد التخصيص، ومن ثم استدل البلاغيون بقوله تعالى:﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝١٠ ﴾ على أن هذا التقديم ليس للتخصيص، والسر في ذلك هو الصنعة النحوية؛ إذ كان لها أثرٌ

١) حاشية الدسوقي على شرح مختصر المعاني: ١/ ٣٨٨- ٣٨٩.

٢) ينظر شرح مختصر المعاني للتفتازاني: ١١١.

في نقل النص من فائدة التخصيص إلى فائدة أخرى أسموها (تصحيح اللفظ)؛ وذلك أن أداة الشرط (أما) تقتضي أن يليها الاسم مجرداً من الفاء الجوابية؛ فلو كانت الفاء تعقب وتلي (أما) لكان التقديم حينئذ مفيداً للتخصيص، لكن ذلك لا يجوز في التركيب النحوي الفصيح، فكان تقديم المفعول على فعله لتصحيح اللفظ والتركيب، وبذلك كان للقواعد النحوية أثرٌ في تحديد وجه الاستدلال بالنص بلاغياً، ومن هذا نفيد أمراً مهماً هو أن للتكوين النحوي أثراً في الحكم البلاغي والقاعدة البلاغية، وأن نيل التركيب دلالة بلاغية يتوقف على علاقات التركيب النحوية؛ فإن كان مقتضى التقديم خضوعاً لحكم نحوي لا يستقيم من دونه لا يتم تعليله بأثر بلاغي وحكمة بيانية.

والشيء بالشيء يذكر؛ فقد بين البلاغيون أن تقديم المسند على المسند إليه يفيد التخصيص مثل: (في الدار زيد) بخلاف (في الدار رجل)، وعللوا ذلك بأن التركيب الأول يمكن الابتداء بـ(زيد) فيكون التقديم لإفادة التخصيص، بخلاف التركيب الثاني فإن التقديم فيه كان من أجل تصحيح الابتداء بالنكرة، فتعذر الابتداء بالنكرة هو الذي أوجب تقديم الجار والمجرور، وليس رغبة المتكلم بالتخصيص[1].

- **الدلالات الاسمية:**

وظهر ذلك في المواطن والنماذج المنتقاة الآتية:

١- **اسم الإشارة:** أورد البلاغيون عدة معان لإيراد المسند إليه معرفاً باسم الإشارة، منها: تمييزه أكمل تمييز، أو التعريض بغباوة السامع، أو التحقير بالقرب، أو التعظيم بالبعد[2]، ومنها أيضاً: التنبيه باسم الإشارة عند تعقيب المشار إليه بأوصاف على أنه جدير بما يرد بعده من أجلها[3]، واستشهدوا لذلك بقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ

١) ينظر حاشية الدسوقي على شرح مختصر المعاني: ٢/ ١٤١.
٢) تلخيص المفتاح للقزويني: ٢٠.
٣) م. ن: ٢٠- ٢١، شرح مختصر المعاني للتفتازاني: ٥٣.

وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥﴾[١]، وموطن الشاهد قوله تعالى: (اولئك على هدىً)؛ إذ أورد المسند إليه اسم إشارة؛ لأجل تنبيه السامع والمخاطب على أن المشار إليه حقيق بالحكم المذكور بعد اسم الإشارة من أجل ما اتصف به من الصفات قبلها[٢]، لكن هذا الاستدلال مبني على تحتم استعمال اسم الإشارة في هذا الموضع؛ إذ إن (الضمير) يدل أيضاً على استحقاق الموصوفين بالحكم الذي بعده، مع أن الأصل عند الإشارة إلى متقدم أن يستعمل الضمير؛ لأن تقدم (الذين يؤمنون بالغيب ...الخ) يستدعي الإضمار بأن يقال: (هم على هدىً)، فيكون الاستدلال بالآية مبنياً على وضع المظهر موضع المضمر، وهذا الصنيع لا بد له من موجب؛ لأن العدول عن الأصل يحتاج إلى فائدة معنوية لا تتحقق بالأصل عند إيراده، ومن دون التدخل النحوي في بيان الفرق الدلالي بين (الضمير واسم الإشارة) يتعرض الاستدلال إلى الإبطال، ولذا بيَّن النحويون أن الفرق بين الضمير واسم الإشارة كامن في أن مدلول الضمير مجرد (الذات) فقط، في حين أنَّ اسم الإشارة مدلوله الذات مع الإشارة إلى مشار إليه[٣]، والمشار إليه في النص المتقدم الذوات الموصوفة بالإيمان وإقامة الصلاة... الخ، فيدل اسم الإشارة على علية ومدخلية هذه الأوصاف في الاستحقاق المذكور؛ لأن تعليق الحكم على موصوف يؤذن بعلية الوصف؛ وبهذه التفرقة الدلالية بين المدلول الوضعي للضمير واسم الإشارة يتضح وجه وضع الاسم الظاهر موضع المضمر، وأن دلالة الضمير على استحقاق الموصوفين بالحكم المذكور من كونهم على هدى ومفلحين لا يشير إلى علية هذا الاستحقاق وسببه الحقيقي من الإيمان وإقامة الصلاة...الخ

٢- **العائد على الموصول:** يهتم البلاغيون بظاهرة الالتفات التي عرفت بأنها: "التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة – التكلم والخطاب والغيبة- بعد التعبير عنه بآخر

---

١) سورة البقرة.

٢) حاشية الدسوقي على شرح مختصر المعاني: ١/ ٥٤١.

٣) ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٥٥م: ٦٣.

منها"[1]، واستشهد بعضهم لهذه الظاهرة بنحو قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُواْۗ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٠٤﴾ ﴾؛ إذ إن المنادى وهو الاسم الموصول مخاطب بالنداء، وعاد عليه الضمير من جملة الصلة (آمنوا) بطريق الغيبة، فكان القياس ومقتضى الظاهر: (آمنتم) حتى يطابق ضمير الخطاب العائد على المنادى المخاطب، ولما لم تتحقق المطابقة حكموا بتحقق ظاهرة الالتفات[2]، وهنا يتكئ البلاغيون على النظرة النحوية في تحليل هذا الأسلوب وبيان المطابقة بين الضمير العائد والمنادى الموصول وعدم تحقق ظاهرة الالتفات أصلاً؛ فقد بيَّن النحويون أن الضمير العائد من جملة الصلة قد عاد على المنادى الموصول وهو اسم ظاهر، وقرروا أن الضمير إن عاد على اسم ظاهر فالأصل أن يكون بضمير الغيبة؛ لأن الاسم الظاهر بمنزلة الغائب نحو: (زيد يقوم)؛ فقد عاد الضمير غائباً على (زيد) فلولا أنه بمنزلة الغائب لما عاد إليه الضمير كذلك[3]، واعتمد النحويون على نظرية الأصل والطارئ في تزييف الاختلاف بين العائد والذي عاد إليه الضمير؛ فذكروا أن المنادى ينظر له بمنظارين؛ تارة باعتبار أصله وهو اسم ظاهر، وتارة باعتبار أنه منادى مخاطب، كما ذكروه في (يا تميمُ كلَّهم أو كلَّكم)؛ لكن كونه مخاطباً أمر عارض بسبب النداء، والأمر العارض لا يعتبر إلاّ حين لا يمكن الحمل على الأصل وكثرة الورود والاعتبار له، مع أن شيوع هذا الأسلوب وكثرته دليل على أن المعتبر هو المنظار الأول وهو الوضع الأصلي للاسم الظاهر[4]، فضلاً عن أنَّ هنالك فرقاً بين جملة الصلة وما بعدها بالنسبة للمنادى؛ إذ من الملحوظ أن

---

١) تلخيص المفتاح، محمد بن عبد الرحمن (ت ٧٣٩هـ)، مكتبة البشرى، باكستان، ط ١، ٢٠١٠م : ٣١-٣٢.

٢) شرح مختصر المعاني للتفتازاني: ٧٨.

٣) شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، تح: د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٩٧٥م: ٢/ ٢٨٨، ٣٢٩.

٤) ينظر شرح الكافية الشافية، ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ)، تح: عبد المنعم هريدي،، ط ١، جامعة أم القرى، السعودية، د ت : ٣/ ١٣١٦، النحو الوافي، عباس حسن، ط ١٥، دار المعارف، مصر، د ت: ٤/ ٤٩.

يقع بعد النداء والمنادى أسلوب الخطاب الذي يناسب حالة النداء من الخطاب نحو: (يا زيد اكتب) مثلاً؛ فمراعاة خطابية النداء لم تظهر في المنادى بل بعد تمامه وكماله، وفي آيات النداء التي تشتمل على موصول منادى يتكون النص من: حرف النداء والمنادى الموصول وجملة الصلة والأمر، وقياساً على ذلك فإن مراعاة خطابية النداء تكون بعد تمام المنادى؛ إلا أن الفرق هنا عما سبق هو اشتمال المنادى على (جملة الصلة) التوضيحية والتعريفية للموصول، فهي باعتبار ذلك جزء من المنادى ثم يعقبها الخطاب[١]، وفي ذلك دليل على أن الموصول المنادى وجملة الصلة لا يتأثران بحالة الخطاب العارضة بسبب النداء، بل يظهر التأثر فيما بعد جملة الصلة؛ فكانت جملة الصلة جزءً متمماً للمنادى، والضمير العائد منها لا يتأثر أيضاً بالخطاب العارض؛ فيعود بأسلوب الغيبة على الأصل، ومن ثم لا يكون في آيات النداء المشتملة على منادى موصول وجملة صلة التفات، فقد استطاعت الرؤية النحوية تفنيد الاستدلال بتلك النصوص على تحقق ظاهرة بلاغية من خلالها.

٣- **التعريف والتنكير:** عني البلاغيون بدلالة استعمال أدوات الشرط المختلفة ومعانيها؛ فتوقفوا عند الأداتين (إذا وإن) الشرطيتين، وبينوا أن الفرق بينهما هو أن أصل (إذا) أن تكون للجزم بوقوع الشرط بخلاف (إن) الدالة على الشك في الوقوع[٢]، ولأجل ذلك الاختلاف الدلالي ذكروا أن الغالب بعد (إذا) وقوع لفظ الماضي؛ لأن الجزم يتناسب مع المضي المتحقق الوقوع لفظاً وإن كان معناه بعد دخول (إذا) استقبالياً، والغالب بعد (إن) الشرطية أن يكون مدخولها نادر الوقوع قليل الحصول؛ لمناسبة الندرة والقلة الوقوعية الشك واستلزامهما إياه؛ فكما استدعى الماضي اللفظي الأداة (إذا) استدعى نادر الوقوع الأداة (إن)[٣]، واستدلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦ وَإِن تُصِبْهُمْ

---

١) ينظر حاشية الدسوقي على شرح مختصر المعاني: ١/ ٧٢٤.

٢) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات (ت ٥٧٧هـ)، ط ١، المكتبة العصرية، لبنان، ٢٠٠٣م : ٢/ ٥٢٠، المنهاج الواضح للبلاغة، حامد عوني، المكتبة الأزهرية، مصر، د ت : ٣/ ٦٧.

٣) تفسير الكشاف، الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، بيروت، دار الكتاب العربي، ط ٣، ١٤٠٧هـ: ٢/ ١٤٥.

سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمْ عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٣١﴾ ﴾، فقد تناولوا الاختلاف الدلالي بين الأداتين وأثرهما في الإعجاز القرآني باختيار الأداة الأدق مع الحالة التي يتطلبها المقام ويقتضيها؛ فلما كان حصول (الحسنة) مجزوماً به كثير الوقوع؛ بدليل وروده معرّفاً بأداة التعريف (أل) التي تدل على أن مدخولها متحقق في ضمن فرد مبهم كما هو الأصل في دلالة العهد الذهني[1] ورد الفعل ماضي اللفظ مسنداً إلى (الحسنة) المعرفة ليدل على التكثير الجنسي المتعدد حصول أفراده من الخصب والنماء والصحة وكثرة الأولاد...الخ؛ فحسن اتصال (إذا) به وهي الداخلة على المجزوم بوقوعه المتحقق بصور كثيرة من صور أفراد الحسنة المعرفة، في حين كان استعمال (إن) مع المضارع المحتمل للوقوع باعتبار مدلوله الاستقبالي ولفظه مسنداً إلى (سيئة) منكرة اللفظ؛ ليدل على أن حصول السيئة نادر الوقوع قليل الحصول؛ ولذلك نكرت فحدد مدخولها بنوع واحد من السيئات، وفسرت على أنها الجدب، وهو نوع واحد من أنواع البلاء؛ إشعاراً بقلته وندرة حصوله[2]، وبهذا التحليل يتجسد الإعجاز البلاغي القرآني الذي يضع كل لفظة وكلمة في مكانها المناسب الدقيق الذي يقتضيه السياق ويحدده المقتضى، ولكن ما علاقة التقليل الإفرادي بالتقليل الوقوعي؟ لأن التحليل النحوي يقرر أن النكرة المفيدة للتقليل إنما تدل على قلة الأفراد[3]، في حين أن استعمال (إن) مع النادر الحصول يقتضي قلة الوقوع، وقد يكون الشيء قليل الوقوع نادر الحصول ولكنه إن حصل قد يكون كثير الأفراد؛ فهنالك فرق بين التقليلين؛ فينبغي أن يعاد النظر في علة تنكير لفظ (سيئة)، ومن ثم يتعرض الاستدلال البلاغي بالشاهد المذكور إلى الإبطال في الجزء المتعلق

١) حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٧م : ٢/ ٤٣.

٢) ينظر تفسير البيضاوي(أنوار التنزيل)، ناصر الدين عبد الله بن عمر (ت ٦٨٥هـ)، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٨هـ : ٣/ ٣٠.

٣) ينظر شرح ديوان الحماسة، التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي (ت ٥٠٢هـ)، بيروت، دار القلم : ١/ ١١٦١، الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، محمد بن عبد الرحمن (ت ٧٣٩هـ)، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، بيروت، دار الجيل، ط ٣، د ت : ٢/ ٣٥.

باستعمال (إن) مع النادر الحصول بدليل تنكير (سيئة)، فقد أسهم التحليل النحوي إلى تعريض الشاهد البلاغي إلى عدم الإنتاج المطلوب للمدعى، وقد أجاب الدسوقي بوجود تلازم بين قليل الأفراد وعدم الجزم بالوقوع ضرورة قرب ارتفاع القليل عن الوجود بخلاف الكثير[١]، بمعنى أن النكرة لما دلت على قلة أفرادها استلزمت قلة وقوعها؛ لأن قليل الأفراد نادر الحصول، كما أن كثير الأفراد كثير الوقوع فلذا استعملت (إذا) معه.

الدلالة الجملية:

المقصود بها: دلالة التركيب ذي الإسناد التام المقصود لذاته أو المقصود لغيره، وقد تناولها البلاغيون في مواطن متعددة، نتوقف عند عينات منها، هي:

١- **الجملة المؤكدة:** اختلف البلاغيون في معنى (صدق الخبر)؛ فالجمهور ذهبوا إلى أنه مطابقة الحكم للواقع، في حين ذهب النظام من المعتزلة إلى أن صدق الخبر مطابقة حكم الكلام لاعتقاد المتكلم به[٢]، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۘ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ۗ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴿١﴾ ﴾، وموطن الشاهد أن الله تعالى كذبهم في كلامهم: (نشهد إنك لرسول الله) مع أنه مطابق للواقع، وفي ذلك دليلٌ على أن كذبهم كان بسبب قولهم المخالف لمعتقدهم[٣]، وردّ الجمهور هذا الدليل ببيان نقطة الارتكاز في التكذيب؛ فقد تضمن كلام المنافقين مشهوداً به وهو: (إنك لرسول الله) وشهادة وهي: (نشهد إنك لرسول الله)؛ فقرروا أن التكذيب ليس راجعاً للمشهود به المطابق للواقع، بل هو راجع للشهادة باعتبار تضمنها خبراً كاذباً غير مطابق للواقع، وهو: أن هذه الشهادة من صميم القلب وخلوص الاعتقاد؛ بدليل توكيد الجملة المشهود بها بـ(إن واللام والاسمية)[٤]؛ يعني أن نسبة الكذب لكلامهم ليس راجعاً

---

١) حاشية الدسوقي على شرح مختصر المعاني: ٢/ ٥٧.

٢) ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني، محمد عبد الحي اللكنوي اللكنوي (ت ١٣٠٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، ط ٣، بيروت، ١٤١٦هـ : ١٥.

٣) ينظر مفاتيح الغيب، الرازي، محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط ٣، ١٤٢٠هـ : ٣٠/ ٥٤٥، تفسير البيضاوي: ٥/ ٢١٤، التحرير والتنوير: ٢٨/ ٢٣٥.

٤) شرح مختصر المعاني للتفتازاني: ١/ ٣٢٧- ٣٢٨.

للحكم المطابق للواقع، بل عائد لنفس الشهادة غير المطابقة للواقع، وبذلك يكون الدليل الذي ذكره النظام نصرةً لرأيه ناصراً لرأي الجمهور في الحقيقة، فشهادتهم برسوليته صلى الله عليه وسلم وادعاؤهم أنها من صميم القلب غير مطابقة للواقع، وما الكذب إلا مخالفة الكلام للواقع ونفس الأمر، والذي يدل على أن مراد المنافقين بالشهادة الادعاء بأنها صادرة من صميم القلب ما حكاه الله تعالى على ألسنتهم من المؤكدات الدالة على إرادة التصميم في دعواهم والاعتقاد الخالص بها، إذ أدخلوا ثلاثة مؤكدات على الجملة وهي (إن واللام واسمية الجملة) التي تفيد توكيد مضمون الحكم، بمعنى: أن هذه المؤكدات دلت على إرادة أنهم صادقون في شهادتهم مع أنهم كاذبون، فجاء التكذيب باعتبار الشهادة المؤكدة الصميمية المخالفة للواقع لا باعتبار المشهود به الموافق للواقع، وهنا يأتي دور التحليل النحوي الناظر في صحة الاستدلال بالشاهد المذكور، وهو أن هذه المؤكدات الثلاثة إنما دخلت على المشهود به لا الشهادة؛ فكيف يستدل على أن التكذيب راجعٌ للشهادة باعتبار أنها صادرةٌ من قلب مصمِّم، فيتعرض الاستدلال للانتقاض من أصله، ولكن أجاب الدسوقي عن ذلك بأن التوكيدات الثلاثة وإن كانت داخلة على المشهود به فإنها راجعة للشهادة؛ بسبب أن الشهادة والمشهود به كالشيء الواحد؛ إذ الشهادة لا تراد لذاتها بل للمشهود به، فإذا كان المشهود به أمراً متيقناً يستلزم كون الشهادة عن اعتقاد وتصميم[1].

٢- **المساواة بين النافي والمثبت للجمل:** وضح البلاغيون حالات المخاطب المتنوعة من كونه خالي الذهن أو متردداً أو منكراً، وبينوا أن هنالك فرقاً بينها في الخطاب؛ فالأصل في الخالي الذهن عدم التوكيد، وفي المتردد يستحسن التوكيد له بمؤكد، وأما إن كان منكراً للحكم مكذباً لمضمونه، فيجب التوكيد له بمؤكدات تساويه قوة وضعفاً، فكلما ازداد الإنكار ازداد التوكيد إزالةً له[2]، فاستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ مَآ أَنتُمۡ إِلَّا

١) ينظر حاشية الدسوقي على شرح مختصر المعاني: ١/ ٣٢٨.
٢) مفتاح العلوم، السكاكي: ١/ ١٧١، الإيضاح في علوم البلاغة: ٧١، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، ، عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، ط ١٧، ٢٠٠٥م: ٤٥.

بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُواْ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴿١٦﴾

﴾، إذ نلحظ نلاحظ ورود ثلاثة إنكارات بثلاث أدوات نفي دخلت على الجمل، وهي: (ما أنتم إلا بشر مثلنا) فهذه جملة اسمية منفية بـ(ما) وورد الاستثناء ليفيد مع النفي القصر، أي: أنتم بشر ولستم أنبياء؛ لأن القصر يتضمن إثباتاً ونفياً، وإثبات البشرية بزعمهم ينافي النبوة، فكأنهم قالوا لهم: ما أنتم أنبياء؛ لأنكم بشر مثلنا، والثانية هي: (وما أنزل الرحمن من شيء) وهي جملة فعلية منفية بـ(ما) مصحوبة بـ(من) الاستغراقية الزائدة؛ للدلالة على استغراق النفي وشموله لأي رسالة أو خبر من الله تعالى، فبعد نفي نبوتهم نفوا نزول شيء من الرحمن على أحد من خلقه ولو كانوا أنبياء، ثم ختموا سلسلة الجمل المنفية بقولهم: (إن أنتم إلا تكذبون) وهي جملة اسمية منفية بـ(إن) أعقبتها (إلا) الاستثنائية لغرض القصر فالمعنى: أنتم كاذبون غير صادقين في دعواكم النبوة ونزول شيء من الرحمن عليكم، فهذه إنكارات ثلاثة بجمل منفية تدل على منتهى الجحود، فقابلهم البيان القرآني المعجز بتوكيدات مساوية لها في القوة لرد جحودهم، وذلك في قولهم: (قالوا ربنا يعلم إنا إليكم لمرسلون)، وقد ذكر التفتازاني أن الرد اشتمل على: (التوكيد بالقسم، وإنّ، واللام، واسمية الجملة)[١]، أما التوكيد بالقسم فلما ذكره الكشاف من أن (ربنا يعلم) جار مجرى القسم في التأكيد كـ(شهد الله)[٢]، أو أنه في قوة قولنا: نقسم بعلم ربنا، ولكن هذا الاستدلال تعرض وفق قواعد التركيب النحوي إلى اعتراض وجيه، وهو أن الجمل التي ورد فيها النفي اشتملت على ثلاثة إنكارات بثلاث جمل منفية، في حين أن الرد عليهم كان بجملة مشتملة على أربعة توكيدات، فليس هنالك تناسب بين حالة الإنكار والرد، أو بين النفي والإثبات، مع أن شرط توكيد الكلام عند الرد على المنكرين المساواة في القوة والضعف، وأجابوا عن ذلك بأن المراد التساوي في القوة والضعف لا في العدد، ويقتضي هذا الجواب أن أربعة تأكيدات كانت مساوية لثلاثة إنكارات نتيجة قوة الإنكار وشدته، وبعضهم أجاب بأن جمل الإنكار الثلاث أربع في الحقيقة؛ لأن الحصر في الموضعين الأول والثالث بمنزلة إنكار رابع، فحصلت المساواة العددية، أو أن قولهم (ما أنزل الرحمن

١) شرح مختصر المعاني للتفتازاني: ١/ ٣٧٢.

٢) تفسير الكشاف: ٤/ ٩.

من شيء) يتضمن نفيين صريحاً، وهو نفي نزول شيء من الرحمن، وضمنياً استلزامياً وهو نفي الرسالة[١]، ولا يخفى التكلف والتحكم في هذه الأجوبة، ولذا ارتضى التفتازاني المساواة في القوة لا في العدد، ولو أردنا المشاركة في تحليل الجمل فنعتقد أن الجمل الإنكارية الثلاث اشتملت على خمسة إنكارات، وهي: (ثلاث أدوات نفي بحصرين، ومن الاستغراقية، وتقديم (أنتم) على (تكذبون) وهو يفيد الاختصاص، أي: انتم تكذبون لا غيركم)، وقابلتها خمسة توكيدات فضلاً عن الأربعة المذكورة: تقديم ما حقه التأخير، وهو تقديم (إليكم) على (لمرسلون) والتقديم للاختصاص غالباً، وهو مفيد للتوكيد؛ لأنه بمعنى: إليكم لا إلى غيركم لمرسلون، ولو صح هذا التحليل لكان هنالك تساو في عدد الإنكارات والتأكيدات، وإن لم يحصل تساو في عدد مضمون الجمل المنكرة والمؤكدة.

٣- **الجملة بين الفعلية والاسمية:** ناقش البلاغيون أسباب تقدم المسند على المسند إليه، وذكروا أنه يكون لأغراض يتطلبها المقام، ومن تلك الأسباب المؤشرة عندهم التقديم للتفاؤل[٢]، واستدلوا لذلك بالشاهد البلاغي الشعري[٣]:

سعدت بغرة وجهك الأيام وتزينت ببقائك الأعوام

فقد أفاد تقديم المسند (سعدت) على المسند إليه (الأيام) التفاؤل والسرور عند السامع والمخاطب من أول وهلة؛ لأنه لو قدم (الأيام) لاحتمل السعد وغيره، والجملة فعلية متكونة من فعل مسند إلى الأيام الذي هو الفاعل مجازاً عقلياً علاقته المحلية؛ إذ الأيام لا تسعد وإنما يسعد فيها[٤]، وقد تعرّض هذا الاستدلال إلى نقض ظاهر تمثل بالعلاقة بين

١) حاشية الدسوقي على شرح مختصر المعاني: ١/ ٣٧١- ٣٧٢.
٢) مفتاح العلوم، السكاكي: ١٩٥، الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني: ٢/ ٥١.
٣) قائله أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، ينظر ديوانه، ديوان الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت ٤٢٩هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمود الجادر، مجلة آفاق عربية، بغداد، ط ١، ١٩٩٠م: ١١٠، ينظر الإيضاح في علوم البلاغة: ٢/ ١٩٨، خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، د. عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٢م : ٩٦.
٤) ينظر شرح ديوان الحماسة: ٢/ ٥٦، مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر (ت ٦٢٦هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧م : ٣٩٣.

أركان الجملة الفعلية؛ إذ من الطبيعي أن يذكر الفعل قبل الفاعل، وهو الأصل في ترتيب العلاقة بين هذين المكونين، والتقديم يفهم منه أن اللفظ جائز التأخير كالخبر مثلاً فيقدم على المبتدأ للتخصيص، أما الفعل فهذا موضعه في التركيب الفعلي فكيف حصل تقديمه على فاعله، إذ إعراب (الأيام) فاعلاً يقتضي وقوعه بعد الفعل، ولتصحيح الاستشهاد قدم المجيبون عن هذا النقض في صحته جوابين، يقوم الأول على أن صحة الاستدلال بالشاهد مبني على مذهب الكوفيين المجوزين تقدم (الفاعل) على (الفعل)، فقد رأى الكوفيون أن تركيب (قام زيد) مثلاً يجوز أن يتقدم الفاعل على الفعل مع الاحتفاظ برتبته وموقعه الإعرابي؛ فيجوز عندهم في (زيد قام) أن يكون (زيد) فاعلاً مقدماً ومبتدأً، في حين رفض البصريون ذلك[١]؛ ومنعوا تقدم الفاعل على الفعل؛ لأنه بالتقديم يحصل تركيب جديد مغاير للدلالة والتركيب القديمين، فعلى المذهب الكوفي المجوز لتأخر الفاعل عن الفعل يصح الاستدلال بتقديم المسند على المسند إليه للتفاؤل، وأما على المذهب البصري المانع من تقدم الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليته فلا يصح الاستدلال؛ لأن النص لا يكون عندهم مركباً من (مسند + ومسند إليه) كما يرى الكوفيون، بل من (مسند إليه + ومسند) والجملة اسمية لم يقع فيها تقديم وتأخير أصلاً، ولكن هنالك جواب أظهر من هذا لتصحيح الاستدلال بأن يكون مراد المستدلين بالشاهد لتقديم المسند على المسند إليه مقارنةَ هذا التركيب المؤدَّى بالتشكيل الفعلي بتركيب آخر مؤدىً بتشكيل اسمي تقديره: (الأيام سعدت بغرة وجهك)؛ فتقديم المسند (سعدت) في هذا التركيب المؤدي إلى كون المسند إليه فاعلاً مع صحة تأخيره باعتبار تركيب آخر لأجل التفاؤل، بخلاف لو أخر (سعدت) بالنظر للتركيب الآخر فلا يكون فيه تفاؤل[٢]، أي: أن عدول الشاعر عن التركيب الاسمي إلى التركيب الفعلي اقتضى هذه الإفادة، فيكون عدوله متضمناً تقديم المسند الخبري في الجملة الاسمية على المسند إليه المبتدأ مع تغير في كونه خبراً إلى كونه فعلاً له فاعل، فيكون التقديم باعتبار إمكانية تشكيل الجملة من تركيب آخر ويزول

---

١) ينظر الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري (ت ٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، د ت: ٢/ ٢٢٨، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١١٨، النحو الوافي: ٢/ ٧٣.

٢) ينظر حاشية الدسوقي على شرح مختصر المعاني: ٢/ ١٥٠.

فيه التفاؤل، ولا يخفى ما في هذا التوجيه من التكلف؛ لأن مراد البلاغيين بتقديم المسند على المسند إليه في تركيب واحد، والتقديم يشعر بجواز التأخير، والذي يبدو لنا أن البلاغيين ينظرون للتركيب الاسمي المتكون من (اسم مفرد وخبر هو جملة فعلية) نظرة مختلفة عن النحويين؛ فالنحويون يصفون شكل التركيب وطبيعته فيقولون: جملة اسمية لتقدم الاسم مكونة من مبتدأ وخبر، في حين أن البلاغيين ينظرون إلى المعنى؛ فـ(زيد قام) وإن كان تركيباً اسمياً فإنّه عند البلاغيين تركيب متكون من إسناد القيام إلى زيد، فسواء تقدم الفعل أو تأخر يكون الفعل مسنداً إلى زيد، سواء سمي المسند فعلاً أو خبراً فعلياً، وقد ذكروا في نحو: (زيد ينطلق) دلالة الجملة على الاستمرار والتجدد كما في (ينطلق زيد)[1]، ولكن مع تباين دقيق بين الجملتين الفعلية والاسمية، والفرق الدقيق بين (زيد قام) و(قام زيد) باعتبار مراد المتكلم عند المخاطب والحالة والموقف المختلف المقتضي لتقديم الاسم أو الفعل[2]، فيكون أصل التركيب عندهم (الأيام سعدت)، وفي ذلك إشارة إلى أن الجملة الاسمية أصل للجملة الفعلية، وجرى تقديم المسند على المسند إليه سواء سمي فعلاً أو خبراً، وهذا التوجيه يكون التقديم فيه راجعاً لذاته لا باعتبار تركيب آخر.

- **المبحث الثاني: ما يتعلق بالإعراب:**

يتأثر الشاهد البلاغي تحققاً وانتفاءً بالتوجيه الإعرابي، وتبين لنا بعد الاستقراء تأثير الوجه الإعرابي في صحة الاستدلال ببعض الشواهد البلاغية، ومن أجل الوقوف على ذلك كان لا بد أن ننتقي بعضاً منها لكثرتها، وارتأينا تقسيمها كالآتي:

---

١) دلائل الإعجاز، الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت ٤٧١هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠١م : ١٧٧، ١٤٠، مفتاح العلوم: ٢١٨.

٢) دلائل الإعجاز: ١٣٥، ١٣٢، ولينظر فقه الجملة نحوياً، شاكر التميمي، متاح على الشابكة: http://www.startimes.com/?t=29885080

– **المرفوعات:** هي الكلمات التي يؤثر فيها العامل رفعاً، كالمبتدأ والفاعل ونائب الفاعل واسم كان وخبر إن...الخ، وقد وجدنا نماذج متعددة يتأثر الشاهد البلاغي فيها بالإعراب للمرفوع، هي:

١– **المبتدأ:** للتوجيه الإعرابي أثر في تصحيح الاستدلال بالشاهد البلاغي، فقد عني البلاغيون بأسباب تعريف (المسند إليه) ومقاماته، من ذلك تناولهم إيراد المسند إليه معرفة بالعلَمية، فقد ذكروا أن سبب ورود المسند إليه علَماً إحضار المسند إليه بعينه وشخصه، بحيث يكون متميزاً عن جميع ما عداه في ذهن السامع ابتداءً باسم مختص به نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ﴾[١]، وموطن الاستدلال لفظ الجلالة، إذ ورد علَماً على الذات الإلهية الواجب الوجود الخالق للعالم، ولكن هذا الاستدلال إنما يتم على توجيه إعرابي معين دون غيره، فقد أعرب النص بإعرابين[٢]، ملخص الأول أن ضمير الشأن مبتدأ أول، ولفظ الجلالة مبتدأ ثان، وأحد خبر المبتدأ الثاني، والجملة الاسمية خبر المبتدأ الأول، وعلى هذا الإعراب يصح الاستدلال على ظاهرة تعريف (المسند إليه) بالعلَمية؛ لأنه أعرب مبتدأً للجملة الاسمية، وأما على التوجيه الإعرابي الآخر وملخصه: أن ضمير الشأن مبتدأ ولفظ الجلالة خبر عنه، وأحد خبر ثان، أو بدل من لفظ الجلالة فلا يكون صالحاً للاستدلال به؛ لأنه خرج عن كونه مسنداً إليه إلى كونه مسنداً، فلا يكون من مباحث تعريف المسند إليه بالعلَمية، وإنما من مباحث تعريف المسند، والذي نراه راجحاً الإعراب الأول؛ لما فيه من تكرار المسند إليه وجعله محط الإخبار مرتين بخلاف التوجيه الثاني، فضلاً عن أن الجملة حينئذ تتكون من جملتين صغرى وكبرى بخلاف التوجيه الثاني المتكون من جملة واحدة، ومما لا شك أن في الجملتين تقوية أكبر للحكم المراد إثباته.

---

١) شرح مختصر المعاني للتفتازاني: ١/ ٤٩٥ وما بعدها.

٢) حاشية الدسوقي على شرح مختصر المعاني: ١/ ٥٠٣.

٢- **الفاعل:** تتأثر الظاهرة البلاغية عند تحديد الفاعل في النص، فقد استدل البلاغيون على تحقق ظاهرة (الالتفات) بالبيت الشعري[١]:

طحا بك قلب في الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب
يكلفني ليلى وقد شطّ وليها وعادت عواد بيننا وخطوب

وموطن الاستدلال (يكلفني ليلى) الذي روي بالياء المقطوع بكونها للفعل الغائب، وبالتاء المحتملة للغائبة المؤنثة وللمخاطب المذكر أعني (تكلفني)؛ لأن صيغة (تشكرُ وتكلّفُ وتكتبُ) تحتمل الإسناد إلى الغائب فيكون التقدير للضمير بـ(هي) جوازاً، وإلى المخاطب المذكر فيكون التقدير له بـ(أنت) وجوباً[٢]، فعلى الرواية الأولى تكون (ليلى) مفعولاً ثانياً، والفاعل ضمير القلب وياء المتكلم مفعول أول، والالتفات من المخاطب في البيت الأول (طحا بك) إلى المتكلم المفعول به الأول في (يكلفني)، والأصل أن يقول: (يكلفك) كما قال (طحا بك)، وعلى الرواية الثانية بالاحتمال الأول تكون (ليلى) فاعلاً، والياء مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف تقديره (شدائد فراقها)، والالتفات كالالتفات الأول من المخاطب في (بك) إلى المتكلم في (تكلفني)، وأما على الاحتمال الثاني بإسناد

١) قائله: علقمة بن عبدة الفحل، ينظر ديوانه علقمة بن عبدة الفحل، بشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: لطفي الصقال ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي بحلب، ط ١، ١٩٦٩م : ٣٣، شرح القصائد السبع الطوال، ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت ٣٢٨هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط ٥، دار المعارف، مصر، د ت : ١٧٦، أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي (ت ٥٤٢هـ)، تح: د. محمود الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط ١، ١٩٩١م: ٢/ ٦٠٧، الشعر والشعراء، ابن قتيبة عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)، القاهرة، دار الحديث، ١٤٢٣هـ: ٢١٥، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، العباسي، عبد الرحيم بن عبد الرحمن (ت ٩٦٣هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، عالم الكتب، د ت : ١/ ١٧٣، خزانة الأدب، البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط ٤، ١٩٩٧م: ١١/ ٢٨٩.

٢) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار التراث، ط ٢٠، ١٩٨٠م : ١/ ٩٦، شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م : ١/ ١٠١.

الفعل إلى ضمير المخاطب، والمفعول الأول (ليلى)، فيكون هنالك التفاتان، الالتفات الأول السالف، وأما الالتفات الثاني فيكون من الغيبة إلى المخاطب؛ حيث ذكر الفاعل في جملة (طحا بك قلبٌ) اسماً ظاهراً وهو بمنزلة الغائب، ثم أسند فعل المخاطب (تكلفني) إلى (أنت) أي: أيها القلب، فوقع التفاتان حينئذ[١]، وبذلك يظهر أثر تحديد الفاعل في تكوين الظاهرة البلاغية وتحقق الفن البلاغي، فللنحو ودراساته الأثر الأكبر في فهم صنوف الكلام وظواهره ومحاسنه.

– **المنصوبات:** هي الكلمات التي تقع متأثرة بعامل يؤثر فيها النصب، كالمفاعيل والحال والتمييز والمستثنى، ونتوقف عند بعض من تلك النماذج فيما يأتي:

١– **الحال:** تناول البلاغيون بعناية أغراض تنكير المسند حين يتطلب المقام له فذكروا جملة من الأسباب كإرادة عدم الحصر والعهد أو للتفخيم أو للتحقير، واستدلوا على إرادة التفخيم والتعظيم الحاصلين من تنكير المسند بقوله تعالى:﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ﴾[٢]، يقول الدسوقي: " فالتنكير في هدىً للدلالة على فخامة هداية الكتاب وكمالها، وقد أكد ذلك التفخيم بكونه مصدراً مخبراً به عن الكتاب، المفيد أن الكتاب نفس الهداية مبالغةً"[٣]، ولكن هذا الاستدلال بالشاهد على تنكير (المسند) إنما يتم لو أعرب (هدى) خبراً عن (ذلك) أو خبراً عن مبتدأ محذوف، وأما لو أعرب حالاً فإنه يخرج عن باب أحوال المسند وتنكيره، إلى باب آخر وهو باب متعلقات الفعل، ويكون التنكير مفيداً للتفخيم أيضاً لكن من باب آخر، فالشاهد المستدل به على التفخيم صحيح من حيث تحقق التفخيم من تنكيره، لكن يتحكم التوجيه الإعرابي بنقله من باب إلى باب آخر، فلا يصح الاستدلال به إن أعرب حالاً ويصح إن أعرب خبراً، والذي يبدو لنا من سياق الآية أن إعراب الخبرية أرجح من الحالية؛ لما في الحال من دلالة على التقييد، فكأن الكتاب المشار إليه بالكمال في الهداية وانتفاء الريب فيه مقيد بحالة كونه هدى للمتقين، مع أنه هداية مطلقة، ويدل على ذلك الفصل وترك العطف؛ إذ تكون جملة (هدى للمتقين)

١) شرح مختصر المعاني للتفتازاني: ١/ ٧٢٨– ٧٢٩.
٢) م. ن: ٢/ ١١٥.
٣) حاشية الدسوقي على شرح مختصر المعاني: ٢/ ١١٧.

كالتوكيد اللفظي لجملة (ذلك الكتاب)[1]، فإرادة الجملة المستقلة يحقق ذلك بخلاف جعل (هدى) حالاً مفردة منها.

٢- **الاستثناء:** عني البلاغيون بتعريف المسند إليه في مباحثهم، سواء كان تعريفه بالضمير أم اسم الإشارة أم الموصول...الخ، وتناولوا اقتضاء المقام لكل نوع من أنواع التعريف تلك، فقد يقتضي المقام إيراد المسند إليه معرّفاً باللام للدلالة على العهد الذهني أو الخارجي أو الجنسي أو الاستغراقي، واستدلوا على إرادة المعنى الاستغراقي بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ ﴾[2]، فقد بيّنوا أن (أل) الداخلة على (إنسان) أريد بها الاستغراق لجميع أفراد الإنسان، والمعنى: أن كل فرد فرد من هذه الحقيقة لفي خسر، ولإثبات هذه الدلالة نفوا إرادة ما سواها بقولهم: " إن المستثنى منه كالإنسان يجب أن يكون المراد به كل فرد؛ إذ لو أريد به الحقيقة لما صح الاستثناء للأفراد؛ لعدم تناول اللفظ لها، ولو أريد به بعض من الأفراد مبهم لما صح الاستثناء؛ لعدم تحقق دخول المستثنى في المستثنى منه، ولو أريد به بعض معين ليس من الذين آمنوا لما صح أيضاً؛ لعدم الدخول، ولو أريد به بعض معين، منه الذين آمنوا لوردَ أن إرادة البعض دون البعض ترجيح بلا مرجح، فتعين إرادة جميع الأفراد"[3]، لأن انتفاء جميع الأقسام ما عدا الاستغراق مع انحصار المقسم فيها دليل تعين إرادة الاستغراق، ومن الملحوظ أن الاستدلال بالآية الكريمة قائم ومعتمد على دلالة الاستثناء النحوية، القائمة على دخول المستثنى في المستثنى منه، وذلك الدخول إنما يكون بين الأفراد، أي بعض من الكل، فتنتفي لام الحقيقة والجنس؛ لأنها مسلوبة الدلالة على الأفراد، وبقيت لام العهد الذهني التي تدل على بعض مبهم من الأفراد، ودخول المستثنى في البعض المبهم غير متحقق؛

---

١) شرح مختصر المعاني للتفتازاني: ٢/ ٤٨٦- ٤٨٨.

٢) ينظر المقتضب، المبرد، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، د ت: ٢/ ١٤٣، الأصول في النحو: ٢/ ١١٢، شرح المفصل لابن يعيش، يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، تقديم: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠١م : ١/ ٥٧، ٣/ ٣٤٩.

٣) حاشية الدسوقي على شرح مختصر المعاني: ١/ ٥٥٦، ولينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٣٩٣.

لاحتمال أن يكون المستثنى بعضاً آخر، فلا يتحقق الدخول الذي هو أصل فكرة الاستثناء المفهومة بداهة في قولنا مثلاً: (جاء القوم إلا زيداً)، وإذا انتفى العهد الذهني انتفى العهد الخارجي من باب الأولى؛ لأنه إن أريد بـ(الإنسان): الذين آمنوا فقط لم يصح استثناء الذين آمنوا منه؛ للزوم استثناء الشيء من نفسه، ولو أريد بالبعض المعين ما يشمل الذين آمنوا وغيرهم صح الدخول ولكن إرادة البعض من الذين آمنوا دون كلهم ترجيح بلا مرجح.

لكن هذا الاستدلال إنما يتم على كون الاستثناء متصلاً لا منقطعاً، وعلى تسليم وجوب تحقق وفعلية دخول المستثنى في المستثنى منه، أما لو أريد بالدخول مجرد الجواز وإمكانية الدخول فلا دلالة للاستثناء حينئذ على الاستغراق، وبذلك تعرض الشاهد البلاغي في دلالة (اللام) من لفظ (الإنسان) على الاستغراق لتضعيفين محتملين، أما التضعيف الأول وهو احتمال كون الاستثناء منقطعاً فبعيد عن ظاهر النص؛ لأن الآية واردة في مقام تخصيص الذين آمنوا بالنجاة دون أفراد هذه الحقيقة المشتملة بالوضع على المؤمنين وغيرهم، فيترجح إرادة الاتصال الذي شرط تحققه دخول المستثنى في المستثنى منه، وأما التضعيف الثاني فيجوز إرادة العهد الذهني والعهد الخارجي فقط دون إرادة الحقيقة؛ لعدم إمكانية تصور الدخول فيها أصلاً، ويترجح لدينا الاستغراق على كل من العهدين الذهني والخارجي؛ لأن الآية واردة في مقام المقسم به، وهو مقام يستدعي المبالغة المتناسقة مع الكلية والشمول ليأتي التخصيص بعده موضحاً ومبيناً للناجين فقط، والمبالغة لا تتحقق مع كل من العهدية الخاصين ببعض مبهم أو بعض معين.

٣- **المنادى:** لحذف المسند في الدرس البلاغي مكانة كبيرة؛ فيكون تركه تلبية لمقتضيات أحوال الخطاب من الاحتراز عن العبث وتخييل العدول إلى أقوى الدليلين وضيق المقام بسبب التحسر...الخ[١]، ولكن الحذف ظاهرة تحتاج إلى قرينة محققة أو مقدرة، ومن القرينة المقدرة الدالة على حذف المسند ما استلوا به من قول الشاعر:

لِيُبكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومُختبَطٌ ممَّا تُطيحُ الطوائحُ

١) ينظر حاشية الدسوقي على شرح مختصر المعاني: ٢/ ٥.

فقد حذف الفعل المسند إلى (ضارع)؛ لأنه لما حذف الفاعل من جملة (ليبك يزيد) وقع إبهام في الكلام، فسئل عن بيانه، وقيل: من يبكيه؟ والتقدير: (يبكيه ضارعٌ)؛ فحذف المسند الفعلي، والقرينة على حذفه وقوع الكلام جواباً لسؤال مقدَّر[1]، ولكن هذا الاستدلال يتعرّض للسقوط عند جعل (يزيد) منادى، ويكون (ضارع) فاعلاً (ليبك) على قراءة فتح الياء، ونائب فاعل له على رواية ضمها، ولا يكون هنالك حذف للمسند أصلاً، والمعنى: (ليَبكِ يا يزيدُ لفقدِك ضارعٌ)، والذي يترجح لدينا ضعف احتمالية النداء؛ لأنها جعلت المبكي عليه منادىً، والباكي وهو ضارع مأموراً، وكل ذلك مخالف لأبلغية التوجيه الأول؛ إذ بجعل المبكي عليه نائب فاعل يدل النص على استحقاق البكاء عليه مع الشمول لكل من يتأتى منه البكاء، فضلاً عن أنَّ استثارة الكلام لسؤال مقدر من الإيجاز المطلوب قصده من الشاعر ليجعلهم متسائلين عن بواكي المفقود، ثم يأتي الجواب لإزالة الإبهام بحذف المسند الفعلي إيجازاً واختصاراً مطلوبين في مقام البيان عن البواكي أكثر من التركيز على فعل البكاء.

- **التوابع:** هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً، وهي خمسة، ونتوقف عند ما أحصيناه من شواهد تأثر فيها الاستدلال البلاغي بإعراب التابع وتحديده، وهي:

١- **النعت:** يستدل البلاغيون على وقوع ظاهرة (التغليب) بقوله تعالى: ﴿ وَمَرۡيَمَ ٱبۡنَتَ عِمۡرَٰنَ ٱلَّتِيٓ أَحۡصَنَتۡ فَرۡجَهَا فَنَفَخۡنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا وَصَدَّقَتۡ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ وَكَانَتۡ مِنَ ٱلۡقَٰنِتِينَ ﴿١٢﴾ ﴾، إذ غلب الذكر على الأنثى؛ بإجراء صفة القنوت المشتركة بينهما على طريقة إجرائها على الذكور خاصة مجموعة بالياء والنون، مراداً بها الذكور والإناث على سبيل المجاز المرسل والعلاقة الجزئية[2]، فإن صفة (القنوت) تطلق على المذكر وعلى المؤنث، فيقال: رجل قانت وامرأة قانتة، ولما اجتمعت المؤنثة (مريم) مع الذكور في تلك الصفة جرى تغليب الصفة المذكرة بإيراد اللفظ مجموعاً جمع مذكر سالماً مراداً به الذكور والإناث، لكن بلفظ خاص بالمذكر، فوقع التغليب في الكلام، لكن هذا الاستدلال إنما يتم

١) ينظر م . ن: ٢/ ٢٠.
٢) ينظر شرح مختصر المعاني للتفتازاني وحاشية الدسوقي: ٢/ ٧٠.

عند انتفاء تقدير موصوف محذوف في الكلام، فلو قدر بـ(وكانت من جمع القانتين) لكان (القانتين) صفةً لـ(جمع) وهو لفظ مذكر، فيوصف على الحقيقة بوصف الذكور وإن كان واقعاً على مؤنث، فلا يكون حينئذ من التغليب[١]، فيكون لإعراب موطن الشاهد على أنه نعت لمحذوف أثر في إبطال الاستدلال بالنص على تحقق ظاهرة (التغليب) فيه، ولكن هذا التقدير وإنْ رُدَّ الاستدلال لا يخفى أنَّ عدمَ التقدير أولى منه، فضلاً عن أنَّ الغاية المذكورة من التغليب وهي الإشعار بأن طاعة مريم عليها السلام لم تقصر عن طاعة الرجال حتى عدت من جملتهم وأدخلت في التعبير عنهم تقتضي مباشرة ذاتها لذواتهم، أي: صارت من الذين يقنتون، وليس من الجمع الموصوفين بالذين يقنتون ضمن أوصاف أخرى، فالاتحاد الذاتي هو المطلوب في مقام المدح، بخلاف صيرورتها من الجمع أولاً ثم ورود صفة القنوت عليها باعتبار اتصاف الجمع بها وهي من ضمنهم.

٢- **العطف:** تناول البلاغيون مقتضيات ذكر (المسند إليه) بالعناية، وكانت زيادة الإيضاح والتقرير من جملة تلك المقتضيات، واستدلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥﴾؛ فقد رأوا في ذكر المسند إليه وهو (اسم الإشارة) الثاني زيادة أيضاح وتقرير؛ إذ أفاد اختصاص الممدوحين بكل واحد من الفلاح والهدى مميزاً لهم عمن عداهم، ولو لم يذكر المسند إليه مكرراً، وعطف قوله (هم المفلحون) على قوله (على هدى من ربهم) لاحتمل ذلك واحتمل اختصاصهم بالمجموع، فيكون المجموع هو المميز لا كل واحد، فيفوت المعنى المقصود الذي أفاده التكرير للمسند إليه، لكن التفتازاني حينما أورد النص القرآني للاستدلال به على ذكر المسند إليه لم يقل: (كقوله تعالى... الخ) كما هو المعتاد في إيراد الشواهد، بل عبّر عن ذلك بقوله: (وعليه قوله تعالى... الخ)؛ لأن الشاهد على الذكر للمسند إليه، فلو لم يذكر لكان محذوفاً، وهنا لو لم يذكر يكون معطوفاً إما على الخبر أعني (على هدى من ربهم) أو على الجملة بتمامها أعني: (أولئك على هدى من ربهم)، وعلى الاحتمالين لا حذف للمسند إليه[٢]، مع أن الشاهد على الذكر المقابل للحذف، وليس على مطلق الذكر الذي لو لم يذكر لجاز عدم

١) ينظر حاشية الدسوقي على شرح مختصر المعاني: ٢/ ٧٠.

٢) ينظر حاشية الدسوقي على شرح مختصر المعاني: ١/ ٤٨٣.

كونه محذوفاً، بل يصح الكلام على إرادة عدم الحذف، إذ لا تظهر حينئذ فائدة الذكر وعدم حذفه، وبهذا تبين أثر العطف حالة عدم التكرار للمسند إليه على الاستدلال بالنص لذكر المسند إليه وعدم حذفه.

Grammar of the rhetorical witness And its effect in correcting the (inference (Evidence of the meanings of the meanings

D. Zahida Abdullah Mohammed Thanon Younis

Abstract

This research deals with the relationship of grammatical guidance with its well-known mechanisms of interpretation, estimation and graduation by the rhetorical witness in the rhetorical lesson; the Qur'an was a modern mother or a poet or a natria. In reading a number of these rhetorical evidence, we learned that grammatical guidance has an effect in the statement of truthfulness, The mechanisms and methods of grammar to determine the cause of the inference, vitality and acceptance, and reveal the weakness of the weakness of the reasoning and the possibility of response according to those mechanisms and grammatical methods adopted in reading these rhetorical evidence. This research requires stopping at the general witness and the rhetorical witness in particular, and the concept of the term (guidance) in the grammar and its mechanisms of interpretation, graduation and estimation; we can show the effect of these processes from the correct written witness to a rule concerning the disclosure of the speaker and its observance. The rhetorical lesson is distinguished from other linguistic and linguistic sciences. In order not to exaggerate the research and to come out of its content and purpose, we will limit ourselves to the samples of the rhetorical evidence contained in the semantics exclusively because the general provision is described and arrived at from the particles representing its broad broad base. And selected. We have chosen to divide the research into a muhad (rhetorical witness) and (grammatical orientation) with its mechanisms in a condensed and concise manner, and two sections based on the division of samples into grammatical and related terms. To conclude, the most important findings of the research, Grammatical evidence of these rhetorical evidence.